



المستشار نبيل صادق أشار إلى أن التعاون بين البلدين هدفه تسريع الإجراءات لخلق الباب أمام من يرتكب جريمة ويهرب إلى مكان آخر يجد فيه ملاذاً آمناً «خلاص الكلام دا مش هيحصل ثاني»

النائب العام لجمهورية مصر العربية لـ «الأنباء»: التكليفات الصادرة للإرهابيين من الخارج لن تجد لها سبيلاً في مصر والكويت

- تسليم «الخلية الإرهابية» يأتي ضمن التعاون القضائي القوي القائم بيننا وبين الكويت
- إعارات القضاة وأعضاء النيابة العامة إلى الكويت مستمرة وتعتبر من أكثر النظم انتظاماً في مسألة الإعارة ولدينا أكبر عدد من القضاة يعملون في بلد عربي هنا في الكويت
- تعزيز البرامج الخاصة بالتدريب بين أعضاء النيابة في مصر والكويت والارتقاء بمستوى استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في مواجهة الأنشطة الإجرامية
- النيابة العامة هي الأمانة على المجتمع وعلى الدعوى العمومية ويسعدنا أن يلجأ الناس إلينا ونحن عند حسن ظنهم.. ومؤشر الجرائم في مصر في انخفاض



أجرى اللقاء: أسامة أبو السعود

كشف النائب العام لجمهورية مصر العربية المستشار نبيل صادق عن انحسار «تلكيفات» الجماعات الإرهابية من خارج مصر إلى داخلها. مؤكداً أنها أصبحت «أقل بكثير» من ذي قبل وإن شاء الله لن تجد لها سبيلاً في مصر أو الكويت. وقال النائب العام المصري في لقاء أخص به «الأنباء» على هامش زيارته الحالية للكويت كأول نائب عام لجمهورية مصر العربية يزور البلاد بدعوة كريمة من النائب العام المستشار ضار العسوسي إن تسليم أعضاء «الخلية الإرهابية» من الكويت إلى مصر جاء ضمن التعاون القضائي القوي القائم بيننا وبين الكويت. وأكد النائب العام لجمهورية مصر العربية المستشار نبيل صادق على بروتوكول التعاون الذي وقع مع النائب العام المستشار ضار العسوسي أمس هدفه تسريع الإجراءات حتى نغلق الباب أمام من يرتكب جريمة ويهرب إلى مكان آخر يجد فيه ملاذاً آمناً. مشدداً على القول «خلاص الكلام دا مش هيحصل ثاني». وفيما يخص إعارات القضاة وأعضاء النيابة العامة إلى الكويت. قال المستشار نبيل صادق إنها مستمرة. حيث تعتبر من أكثر النظم انتظاماً في مسألة الإعارة. فليدنا أكبر عدد من القضاة يعملون في بلد عربي هنا في الكويت. وأوضح أن النيابة العامة هي الأمانة على المجتمع وعلى الدعوى العمومية ويسعدنا أن تلجأ الناس إلينا ونحن عند حسن ظنهم. مشدداً على أن مؤشر الجرائم في مصر في انخفاض. وعن أوضاع حقوق الإنسان في مصر وصفها النائب العام بأنها متميزة وجميع تصرفاتنا نراعي فيها حقوق الإنسان وسلامة المواطنين المصريين. وفيما يخص الجهات المفوضة التي تبث تقارير مغلوبة عن حقوق الإنسان في مصر. قال المستشار نبيل صادق: طلبنا من وسائل إعلام عالمية «موجهة» ضد مصر أن ياتوا ويروا حقيقة حقوق الإنسان على الطبيعة لكنهم رفضوا لأنهم «واحدين اتجاه واحد». وفيما يلي تفاصيل اللقاء:



(هاني الشمري)

النائب العام المصري المستشار نبيل صادق مع الزميل أسامة أبو السعود



النائب العام المستشار نبيل صادق والنائب العام المساعد مصطفى سليمان والمحامي العام الأول المستشار كامل سمير

الجماعات الإجرامية المنظمة تستخدم التكنولوجيا لمصالحهم ضد الأفراد والأنظمة.. والخطورة تكمن في نقل الفكر الإرهابي من دولة لأخرى

تجد لها سبيلاً في مصر أو الكويت.

بعض وسائل الإعلام الدولية مازالت تصدر صورة سلبية عن الأوضاع حقوق الإنسان في مصر. بم تردون على ذلك؟

● أتصور أن هذه الوسائل الإعلامية موجهة ضد مصر، والأمر ليس بهذه الصورة إطلاقاً، ونحن في كثير من الأمور والموضوعات استعدينا وطلبنا حضورهم، فهم يسمعون من جانب واحد، فقلنا لهم: تعالوا وانظروا على الأوضاع على الطبيعة، لكنهم رفضوا لأنهم «واحدين اتجاه واحد».

ولكن ما حقيقة الأوضاع في مصر كرسالة للجميع؟

● أوضاع حقوق الإنسان في مصر متميزة وجميع تصرفاتنا نراعي فيها حقوق الإنسان، وسلامة المواطنين المصريين، بل فإننا بالعكس نعمل على تطبيق قواعد حقوق الإنسان، وليطمنن الجميع من هذا الجانب.

تعيين أعضاء النيابة العامة

أخيراً ينظر البعض إلى أعداد أعضاء النيابة العامة بأن أعدادهم أقل بكثير كنسبة وتناسب لحجم المجتمع وأعداد القضايا أيضاً، فهل هناك توجه لزيادة الأعضاء لمواجهة هذا الكم من البلاغات والقضايا وتعيين دفعات جديدة؟

● بالفعل هذا يشكل ضغطاً كبيراً على أعضاء النيابة لكنهم صامدون، وهناك تعيينات لدفعات سابقة وهي دفعة 2015 والدفعات الأخرى قادمة في الطريق إن شاء الله.

يستخدمونها لمصالحهم ضد الأفراد وضد الأنظمة.

ولذلك لا بد أن تطور أنفسنا لمواجهة تلك الأنشطة، ونتصدى لأخطر تلك الأمور وهو نقل التكليفات. فالخطورة تكمن في نقل الفكر الإرهابي من دولة لأخرى لأنه أصبح ميسراً وسهلاً، ويجد من يتلقاه في بلاد أخرى ممن هم قليلو الثقافة ويبدأون بتطبيق الأفكار المتطرف من خلال استخدام التكنولوجيا، وكذلك يستخدمونها في نقل الأموال، لأن التمويل نظام رئيسي للجريمة المنظمة وخاصة الأنشطة الإرهابية. ونحن نأمل أن تطور أساليبنا في مواجهة هذا لنقطع الطريق على هذا التمويل، ومنع هذه التكليفات، وفي النهاية نعمل على توفير بيئة آمنة وسالمة لمجتمعنا ومجتمعات الدول التي تتعاون معنا.

تكاليفات الإرهابيين

هل مازالت هناك تكاليفات من الخارج الي الداخل المصري فيما يخص قضايا الإرهاب وتصديكم لذلك؟

● لم تعد الأمور مثل السابق، وأصبحت التكليفات أقل بكثير، وإن شاء الله لن

الكويتي خالد الريش تحركت الأجهزة في مصر سريعاً للقبض على الجناة وقامت النيابة العامة بتقديمهم للمعالي في وقت قياسي، فهل من رسالة طمأنينة للجميع للناس أن تتفاهم، لأن هذه حوادث فردية لا يمكن أن تؤثر في نظرة الشعب الكويتي إلى مصر وأهلها؟

● أي مواطن مصري أو شقيق كويتي أو أي جنسية موجودة على أرض مصر يتمتع بالحماية التامة، ونحن نعمل لحماية كل من هو على الأرض المصرية سواء كان مصرياً أو غير مصري.

الجرائم المنظمة والإنترنت

ذكرتم في كلمتكم بمناسبة توقيع بروتوكول التعاون مع الكويت بأن الجريمة أصبحت عابرة للقارات بفعل وسائل التواصل وشبكات الإنترنت وأصبحت الجريمة أكثر تعقيداً وتحتاج إلى تكاتف دولي لمواجهة؟

● الجماعات الإجرامية المنظمة باتت تستخدم التكنولوجيا التي توصل لها العالم في الوقت الحالي، وللاأسف مع أن هذه التكنولوجيا صنعت لخدمة البشرية إلا أن هؤلاء المجرمين

للتخفيف عن كاهل النيابة العامة هذا الكم الهائل من القضايا يومياً؟

● هذا موضوع بصفة مستمرة وأيضاً الصلح موجود حتى نعطي فرصة للناس أن تتفاهم، لأن الخلافات حينما تنتقل إلى المحاكم يمكن أن تزيد، ولكن حينما يتم الاتفاق والتصالح منذ البداية فتصبح الأمور ميسرة ويسود التفاهم والود بين الجميع.

كم عدد القضايا التي تحقق فيها النيابة العامة في مصر سنوياً؟

● بالنسبة لأعداد القضايا فهي متفاوتة، فهناك أنواع كثيرة من الجرائم، ولكن المؤشر في انخفاض دون ذكر رقم محدد.

هل هذا يخص جرائم الإرهاب أم الجرائم عموماً؟

● لا، الجرائم بشكل عام، فالمجتمع المصري يتمتع الآن بهدوء وسلام، وعدد الجرائم التي ترتكب أصبحت أقل من ذي قبل، وهناك بعض الجرائم بدأ في التصاعد، ولكن البعض الخطير يبدأ يقل جداً.

بعد حادثة مقتل المواطن

«الشرطية» أو على مستوى النيابة العامة والقضاء.

موضوع إعارات السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة المصرية إلى الكويت هل مازال بنفس الوتيرة السابقة؟

● نعم، إعارات السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة إلى الكويت مستمرة وتعتبر من أكثر النظم انتظاماً في مسألة الإعارة، فليدنا أكبر عدد من القضاة يعملون في بلد عربي هنا في الكويت.

النيابة العامة أمانة على المجتمع

لماذا أصبحت ظاهرة تقديم البلاغات للنائب العام من المصري سواء في مجال الرياضة أو الإعلام أو الفن أو حتى الخلافات العادية في الشارع بخلاف جرائم الجنائيات والإرهاب وغيرها؟

● لأن النيابة العامة هي الأمانة على المجتمع وعلى الدعوى العمومية، ويسعدنا أن يلجأ الناس إلينا ونحن عند حسن ظنهم.

مع هذا الضغط الكبير في القضايا هل يمكن الرجوع مرة أخرى للجلسات العرفية

تطور نفسها ووسائلها، ولذلك فلا بد أن تطور أنفسنا ونطور العلاقات بيننا ونطور أساليب مواجهتها، وهذا ما يجب في النهاية في مصلحة المجتمعين المصري والكويتي.

منذ أسابيع سلمت الأجهزة الكويتية المعنية إلى مصر عدداً من المتهمين بقضايا إرهابية ضمن ما وصف بأنه «خلية إرهابية»، تم كشفها من قبل أجهزة الأمن الكويتي، كيف تنظرون لهذا التعاون مع الكويت في ضبط تلك الخلايا الإرهابية والتعاون مع الأجهزة المصرية؟

● بالفعل هذا يأتي ضمن التعاون القضائي القوي القائم بيننا وبين الكويت.

هل هناك قوائم أخرى ستسلمها الأجهزة الكويتية إلى نظيرتها المصرية فيما يخص ملف الإرهاب وتلك الخلايا الإرهابية؟

● (باسمنا): نتمنى هذا.

ولكن التعاون مع الكويت قوي في هذا الملف؟

● بالفعل التعاون بيننا وبين الكويت قوي على مختلف المستويات سواء فيما يخص الأجهزة التنفيذية

وأعضاء النيابة العامة المصريين يعملون في القضاء الكويتي لسنوات طويلة، ويجسدون أن بيئة العمل القضائي في الكويت وكانهم يعملون في بيئة العمل القضائي في مصر.

وان شاء الله نتوقع من خلال هذا التعاون أن نسرّع الإجراءات حتى نغلق الباب أمام من يرتكب جريمة ويهرب إلى مكان آخر يجد فيه ملاذاً آمناً «خلاص الكلام دا مش هيحصل ثاني».

فمن خلال هذا التعاون إن شاء الله ستنفذ إجراءات التسليم بصورة سريعة ومؤثرة في مواجهة الأنشطة الإجرامية التي نتمنى جميعاً أن تنتهي.

هل يمكن وصف مذكرة التعاون الجديدة بين النيابة العامة في كل من الكويت ومصر بأنها قد سدت «ثغرات» كانت موجودة في اتفاقيات التعاون السابقة؟

● لا، هناك تعاون قضائي مع الكويت منذ فترة وهو تعاون قوي ونحن دائماً نسعى لتطوير هذا التعاون وتعزيزه، والارتقاء به لمستويات أعلى من السابق، لأنكم كما تعلمون أن الجريمة المنظمة على مستوى العالم

بدأ من زيارتكم الحالية للكويت والتعاون الكبير بين البلدين في المجال القضائي، بم تصفون هذه الزيارة وأهم ما تضمنته من توقيع بروتوكول تعاون بين البلدين؟

● هذه الزيارة تأتي في إطار الدعوة الكريمة التي وجهها لنا النائب العام بالكويت الشقيقة المستشار ضار العسوسي، والتي تأتي تنويعاً للعلاقات القوية بين النيابة العامة المصرية والنيابة العامة بالكويت، وهذه الزيارة في الأساس تتعلق بتوقيع مذكرة للتفاهم بين النيابة العامة في مصر ونظيرتها في الكويت.

والغرض من مذكرة التفاهم تبادل المعلومات وتنفيذ الإنابات القضائية وتسليم المتهمين وتعزيز البرامج الخاصة بالتدريب بين أعضاء النيابة في مصر والكويت، والارتقاء بمستوى التعاون وبمستوى استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في مواجهة الأنشطة الإجرامية. ومصر والكويت مثلها مثل أي دولة أخرى تواجه أنشطة إجرامية للجماعات الإجرامية المنظمة، وبالتالي فإننا في حاجة إلى مزيد من التعاون لمواجهة تلك الأنشطة التي تطور نفسها بصفة مستمرة.

وزيارتنا للكويت الشقيقة اليوم هي زيارة محببة إلى نفوسنا كثيراً حيث استقبلنا استقبالا حافلاً من أخوة عرب نكن لهم كل احترام وتقدير. والكل يعلم أن النظام القضائي في الكويت هو نفس النظام القضائي في مصر، وكثير من القضاة

مذكرات تفاهم مع معظم دول العالم

صغيرة والأمر يحتاج إلى تنسيق وتعاون في مواجهة العمليات والأنشطة الإجرامية، لافتاً إلى أن السبيل إلى ذلك هو عمل مذكرات التفاهم واعتقد أننا انجزنا الكثير في هذا المجال.

خلال اللقاء كشف النائب العام المصري أن هناك مذكرات تفاهم بين النيابة العامة لجمهورية مصر العربية ومعظم دول العالم في الوقت الحالي، مشدداً على أن العالم أصبح قرية

صغيرة والأمر يحتاج إلى تنسيق وتعاون في مواجهة العمليات والأنشطة الإجرامية، لافتاً إلى أن السبيل إلى ذلك هو عمل مذكرات التفاهم واعتقد أننا انجزنا الكثير في هذا المجال.